بريطانيا والأوضاع الأمنية في الإمارات1951–1965 قوة الساحل المتصالح إنموذجا

د/عبدالله سليمان المغني/قسم التاريخ والحضارة الإسلامية/كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية/جامعة الشارقة/دولة الإمارات العربية المتحدة

aalmughani@sharjah.ac.ae

ملخص البحث :

قوة الساحل المتصالح التي كان يطلق عليها أيام الانتداب البريطاني قوة ساحل عمان أو إمارات الساحل قبل قيام وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م، أول قوة نظامية عسكرية أنشئت في الإمارات من قبل بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1951م بدافع حفظ السلام بين القبائل وحماية شركات التنقيب عن النفط إلى جانب تأمين تنقل القوة العسكرية الإنجليزية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية آنذاك.

Abstract

The Reconciled Coast Force, formerly known as the British Mandate, was the Force coast of Oman or the emirates of the Sahel before the founding of the United Arab Emirates in 1971, the first military force established in the UAE by Britain in the wake of World War II in 1951. This was motivated by the preservation of peace between the tribes and the protection of oil exploration companies in addition to securing the transfer of English military power between the coastal areas and the interior areas at the time.

المقدمة

طوال فترة الوجود البريطاني في منطقة إمارات الساحل لم تتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية حيث كانت مطمئنة إلى أن المنطقة معزولة بسبب فقرها وتخلفها الثقافي، لذلك ركزت إهتماماتها في الحفاظ على مصالحها المتمثلة بالطرق البحرية في مياه الخليج بوصفه أحد أهم الممرات الحيوية لأكبر مستعمراتها في الهند ، كما حرصت أشد الحرص على تجنب التورط في أية مشكلات داخلية ، كالحروب التي تنشب بين القبائل ، مادامت لا تهدد سلامة الملاحة البحرية.

إلا أن زخم التغيرات المحلية والعالمية كان أكبر من أن تتجاهله بريطانيا ولاشك أن إكتشاف النفط في المنطقة كان محور ذلك الاهتمام ، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولاً جذرياً في هذه الاستراتيجية ، إذ انتقلت المصالح البريطانيه من الساحل إلى الداخل ، إثر تزايد احتمالات العثور على النفط من ناحية واستقلال الهند من ناحية ثانية ، وكانت المشكلة الأخطر التي أقلقت بريطانيا هي عدم استقرار الأوضاع الأمنية في الإمارات ، في الوقت الذي تطور فيه التمثيل الدبلوماسي البريطاني هناك ، ونشطت شركات النفط في عمليات المسح الجيولوجي للتنقيب عن النفط .

ومن أجل المحافظة على هذه المكتسبات ، اتخذت بريطانيا عدة خطوات من بينها نقل المقيمية البريطانية من بوشهر في إيران إلى البحرين وذلك دعما لسياستها تجاه التركيز على الجانب العربي من الخليج، ورغم انتشار الحوادث الخطرة كغارات القبائل على المدن، وعمليات خطف الأطفال والنساء التي انتشرت بكثرة من العشرينيات حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وانعدام الأمن في المناطق البعيدة عن المدن الساحلية، إلا أن السلطة البريطانية لم تحرك ساكناً، وفي نهاية الاربعينيات بدأت السلطة البريطانية تستشعر ضرورة وجود قوات أمن لحماية المسؤولين البريطانيين، وأيضاً لحماية فرق

استكشاف النفط التي بدأت تفد إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وكلها تابعة لشركة نفط العراق البريطانية، كما أن عمليات الخطف والاسترقاق زادت بمعدلات خطرة استوجبت التصدي لها، ومنذ أواخر الأربعينيات بدأت المباحثات بين المسؤولين البريطانيين حول تشكيل قوة لحفظ الأمن. إن الإشكالية التي سعت هذه الدراسة للإجابة عليها تتمثل في بعض التساؤلات :

-كيف كانت الأوضاع الأمنية في تلك الفترة؟ وماذا دار من مباحثات بين القوى السياسية والعسكرية البريطانية حول تأسيس القوة؟ وكيف اسست قوة الساحل المتصالح عام 1950؟

- كيف تم تمويل القوة؟

- اين كان المقر الرئيسي للقوة وقواعدها؟

- ما أبرز الأحداث التي عاصرت نشوء القوة وهل كان لها دور في إخمادها والقضاء عليها؟

- من أبرز منتسبي القوة من الطلائع الأولى من أبناء الإمارات والذين أصبح لهم دورا في المجال العسكري بعد قيام الإتحاد؟

-هل أدت القوة مهمتها التي أسست من أجلها؟

- ما مصير القوة بعد قيام الدولة الإتحادية في عام 1971؟

اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاسترادادي وذلك من خلال استرجاع الأحداث التاريخية الهامة المرتبطة بموضوع تأسيس قوة إمارات الساحل بطريقة علمية للكشف عن دقتها والتأكد من صحتها وفهم ملابساتها. بالإضافة إلى المنهج التاريخي الوصفي لاستقصاء كافة المعلومات المتعلقة بالموضوع، وذلك من خلال الرجوع إلى

الوثائق التاريخية والمصادر الأصلية والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث وإخضاعها للنقد والتحليل.

بداية فكرة تأسيس قوة الساحل

خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى عام1968 حدثت تغيرات أساسية في الإدارة البريطانية في إمارات الساحل فعلى إثر الانسحاب البريطاني من الهند 1947 إنتهى الدور التاريخي الذي لعبته حكومة الهند* في شؤون الخليج ، وقامت وزارة الخارجية لأول مرة برعاية المصالح البريطانية كاملة في المنطقة ، ولما كانت وزارة الخارجية على دراية واسعة بالتغييرات الدولية والمحلية في الخليج ، فقد تبنت سياسة تنبي عن تدخل في الشؤون الداخلية أكثر مما سبق [1].

ففي عام 1948 كانت الأوضاع الأمنية لإمارات الساحل المتصالح متردية وغير مستقرة حيث كانت المنطقة تعاني من عدة مشكلات كتهريب السلاح وتجارة الرقيق بالإضافة إلى الصراعات القبلية بين بعض السكان. وحيث أن بريطانيا لم تكن تعير أي اهتمام للحروب التي تنشب بين القبائل وغيرها بين حين وآخر، ودائما ما تصرف النظر عنها وتتجنب التورط بها مادامت لا تهدد سلامة الملاحة البحرية، التي تشكل همها الوحيد في الساحل [2] .

إلا أنه سرعان ما كبر حجم مصلحة بريطانيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية، فقد فرضت توقعات إكتشاف النفط في المنطقة على بريطانيا أن تعتنى بالأمن الداخلي للساحل المتصالح ، الذي لا يمكن بدونه استقرار الأوضاع ، كما أنها تريد ضمان سلامة تجوال جماعات الجيولوجيين الذين أتوا لمسح المنطقة وقد أدى ذلك لاتساع دائرة نشاط شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة، وحاجه موظفيها إلى الحماية، حيث أبلغ

مسؤولوها الحكومة البريطانية أنهم لن يستطيعوا متابعة أعمال التنقيب ما لم يتم توفير قوة لحمايتهم ؛ و لهذا بدأت تفكر بإنشاء قوة مسلحة لا تتبع أي إمارة من الإمارات هدفها سد الفراغ الأمني في ظل عدم وجود قوة عسكرية حقيقية تحمي المصالح البريطانية الجديدة المتمثلة في مهابط الطائرات وشركات التنقيب عن النفط و ستكون تابعة لسلطة المقيم السياسي* البريطاني في دبي[3].

و كان الهدف الرئيسي من تكوينها يشير بوضوح إلى ما كان قد اعتمده الانجليز في الاحتفاظ بمركزهم في المنطقة[4].يقول العقيد ((توم والموت)) الذي عمل في هذه القوه في الفتره 1962-1964 ضابطا للمخابرات في المناطق الصحراوية : (تم إنشاء قوة الساحل على مرحلتين ؛ ففي عام 1950 بعد دراسة الموقف في الخليج من قبل كبار الدبلوماسيين في لندن توصل الخبراء إلى أهمية التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة أساسا لخلق بيئة آمنه و مستقره تحافظ على المصالح البريطانية. و من أجل تحقيق هذا الهدف تقرر دعم الوجود العسكري البريطاني في المنطقة) [5] .

و لعل من أراد بهم ((توم)) كبار الدبلوماسيين في لندن الذين حضروا إجتماع يناقش فكرة تأسيس عن قوة الساحل المتصالح سنة 1949 ، و طرح فيه مقترحات مختلفة عن تكوين قوة المجندين مثل : وضع فصائل من قوة مجندي عدن ، و تشكيل قوة مجندين من البلوش ، أو الهنود أو الباكستانيين ، بيد أنهم كانوا ميالين إلى الرأي القائل بفائدة القوة المجندة محليا ، مما يجعل شيوخ المنطقة يتقبلون وجودها ؛لأنها ستتضمن وظائف لاتباعهم ، و يمكن أن تتضمن معلومات استخبارية و معرفة محلية أفضل من القوة المجندة من الخارج ، و ستخفف أيضا المشاكل الإدارية المتعلقة بالإجازات [6].

جرت مناقشات كثيرة بين المسؤولين البريطانيين حول تشكيل قوة الساحل المتصالح، ورغم أن تلك المداولات ليس لها أهمية كونها مناقشات تتم بينهم لمعرفة رأي مختلف

القطاعات في المشروع المطروح، إلا أننا نستفيد احيانا من تلك المداولات لمعرفة حقيقة الأهداف التي يرمى لها من تأسيس هذا المشروع[7]. ويبدو واضحاً من المناقشات، أن الغرض الاساسي والأهم هو حماية شركات النفط والدبلوماسيين البريطانيين وليس الأمن الداخلي للإمارات، كماتأتي مسألة تجارة الرقيق في المرتبة الثانية وربما الأخيرة من حيث الاهتمام بإنشاء تلك القوة[8].

وتتضح الكثير من الحقائق في رسالة بعثت بها دار المقيم البريطاني بالبحرين "روبرت هاي* " بتاريخ 1948/12/30 عن محادثات مطولة مع سلطان عمان وصقر بن سلطان النعيمي زعيم قبيلة النعيم، حول المخاطر التي تصادف شركات النفط في عمليات التنقيب في الأراضي الداخلية والحدود المشتركة التي لم تكن حددت في تلك الفترة[9]. وتقول الرسالة أن الوضع العام لا يشجع على العمل من دون وجود قوة حماية مناسبة منذ وقعت حالتان لإطلاق النار على بعض ضباط الحكومة البريطانية وموظفي شركة نفط العراق المنقبة عن النفط في المنطقة، ويبدو صعباً تحديد مصادر النيران مع وجود انتشار قبلي كبير في الصحراء والمناطق الجبلية، كما ان المحادثات مع بعض رجال القبائل لا تحل المشكلة، ولكن تبقى افضل من لا شيء، ولو شكلت الحكومة البريطانية قوة من الجنود البريطانيين لحماية تلك الشركة أو غيرها، فربما يصبح هؤلاء الجنود هدفاً سهلاً لرجال القبائل لأسباب متنوعة، ولذا كان هناك اقتراح بتشكيل تلك القوات وخاصة في تلك المناطق من قوة تتكون من حوالي 50 رجلا يتم اختيارهم من القبائل بنفس الاسلوب الذي تكون به اللواء العسكري العربي في الاردن، شريطة أن يقودها ضباط أكفاء[10].

وكان من ضمن المقترحات التي تضمنتها رسالة "روبرت هاي" المقيم السياسي البريطاني في الخليج أن تقوم شركة النفط بتأسيس وتدريب قوة من الحرس، خاصة أن شركة نفط

العراق كانت تدفع مخصصات اللواء العسكري العربي في الاردن، وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية مطابقة لهذا الاقتراح وأن تؤسس الشركة قوتها الخاصة من رجال القبائل بعيداً عن الحماية الحكومية [11].

أثارت فكرة تأسيس هذه القوة العسكرية المقترحة بعض التردد من جانب بعض المسؤولين الإنجليز وصاحب ذلك نقاشات مستفيضة بينهم حول إمكانية تأسيس هذه الفرقة في الإمارات بحيث تكون تابعة بشكل مباشر للإدارة البريطانية أم لا ، فقد رأى بعض المسؤولين البريطانيين أنه من الأفضل أن تقوم شركة تطوير بترول الساحل المتصالح المحدودة بهذه المهمة من خلال تأسيس فرقة عسكرية تابعة لها، وهذا من شأنه أن يجنب الحكومة البريطانية مزيدا من الالتزامات السياسية و المالية .

وقد عبر "روجرز"* M.Rogers الذي يعتبر من أنصار هذا عن هذا التوجه بقوله : (أرى أن طبيعة المشكلات الأمنية في الإمارات ليست بالخطورة التي تستدعي تأسيس قوة عسكرية تديرها الحكومة البريطانية ، وأنه باستطاعة شركة البترول حماية عمالها بتكوين فرقة عسكرية صغيرة تابعة لها ، سواء من السكان المحليين أو من أماكن أخرى من الشرق الأوسط ، وفي حال حدوث أي طوارئ يمكن إرسال قوات إضافية من أفراد القوات المسلحة البريطانية) [12].

كما كان لوزارة الدفاع البريطانية أيضاً موقفا معارضا من فكرة تأسيس قوة عسكرية في الإمارات ، مبررة ذلك بمجموعة من الأسباب ؛ أهمها أنه لاتوجد ضرورة تحتم تأسيس هذه القوة حيث أن الحكومة البريطانية ستتمكن عند مواجهة أي حدث طارئ من إرسال فرق عسكرية صغيرة للتدخل جوا لمعالجة الأمر، كما يمكنها الاستعانة بسفن الأسطول البحري المتواجد بصفة مستمرة في مياة الخليج ، إضافة إلى أن أية قوة

عسكرية مركزية سيتم إنشاؤها ستفتقر إلى خفة الحركة ، مما سيجعل من الصعب عليها التنقل من مكان لآخر لفرض القانون [13].

ومن المبررات التي ساقتها وزارة الدفاع لرفضها فكرة تأسيس الفرقة أيضا أن منطقة الإمارات تفتقر الى وجود العناصر المؤهلة لبناء مثل هذه القوة ، كما لا توجد لدى بريطانيا أي قواعد عسكرية في الإمارات باستثناء القاعدة الجوية في الشارقة وهذه القاعدة لاتهددها النزاعات القبلية ، لذلك لا حاجة إلى إنشاء قوة من المجندين هناك ما لم تكن المصالح النفطيه قد توسعت بدرجة كبيرة ، إضافة إلى كل ذلك ، فإن تجهيز أية قوة محلية لن يكون مجدياُ ما لم يتم تدريبها وتجهيزها بواسطة أفراد بريطانيين ، مما سيزيد من الأعباء المالية للحكومة البريطانية تجاة هذه المنطقة [14].

وفي المقابل فقد كان لوزارة الخارجية البريطانية رأي آخر إذ بدت متحمسة للفكرة رغبة في زيادة حجم الوجود العسكري البريطاني في الإمارات ، وإنشاء قوة أمنية جديدة هناك ، وعارضت بشدة رأي وزارة الدفاع والقائد العام في الشرق الأوسط ، بل إنها أصرت على أن قيام مثل هذه القوة يعد ضرورة أمنية ملحة وذلك لحفظ الأمن والسلم في مختلف مناطق الإمارات و لمساعدة شركات النفط على متابعة نشاطها ، ولتوفير الحماية للمسؤولين البريطانيين ، والقضاء على ماتبقى من تجارة الرقيق [15]. كما بررت موقفها بأنه يمكن استخدام هذه القوة في حل مشكلات الحدود الداخلية [16].

كما كان الوكيل السياسي* في البحرين ((بيلي c.j. pelly)) من اشد المؤيدين لرأي وزارة الخارجية هذا ، واقترح تشكيل قوة يتراوح عددها مابين 200 و 300 رجل من العرب أو الهنود الباكستانيين ، تتمركز في قاعدة الشارقة بتكلفة لاتزيد عن 200جنيه إسترليني للشخص في السنة ، بما في ذلك المواصلات ، بحيث لا يتعدى إجمالي تكلفة

القوة مع اثنين من الضباط الإنجليز40 الى 50 ألف جنيه إسترليني في السنة. وأشار إلى أن تأسيس مثل هذه القوة سيدعم مكانة بريطانيا في كل أنحاء الخليج [17].

وفي خطوة أخرى قامت وزارة الخارجية باستشارة العميد "جلوب j.b glubb "، الذي كان يعمل حينها في قيادة الجيش العربي في الأردن ، وذلك لاعتقادها بوجود تشابه في طبيعة المنطقتين العربيتين وبين بدو الإمارات وبدو الأردن ، اضافة إلى أنها كانت تخطط لإقامة قوة مشابهة للجيش العربي في الأردن .وقد رأى العميد "جلوب " أنه ليس من الصعب إنشاء قوة عسكرية صغيرة في الإمارات ، على ألا يتجاوز عددها 200 رجل ، بتكلفة لاتتعدى 40 ألف جنيه إسترليني في السنة ، بحيث تصل تكلفة الفرد الواحد 200 جنيه إسترليني في السنة [18] . وبعد هذه الاستشارة وافقت الحكومة البريطانية مبدئياً على إنشاء القوة ، شرط أن يتم تخفيض التكاليف المقترحة بحيث لاتتعدى 30 ألف جنيه إسترليني في السنة الأولى [19]. وذلك بتخفيض عدد الأفراد المقترحين إلى 100 رجل . وفي عام 1950 وافقت وزارة الخزانة على ذلك ، شرط أن يتم تخفيض عدد مجندي القوة أكثر لتصل إلى 70 رجلا [20].

مكان القوة ومقر قيادتها في إمارة الشارقة :

لم تستند بريطانيا عند تأسيس هذه القوة على أية معاهدات أو اتفاقيات، فلم تكن في معاهداتها مع الإمارات المتصالحة أي إشارات تجيز لها ذلك ، [21] ولم تقم حتى بأخذ موافقة حكام الإمارات على مثل هذا المشروع ، بل إكتفت بإخطارهم فقط مع شرح الأسباب التي تبرر ذلك ، وذلك باستثناء حاكم الشارقه لأن قاعدة القوة ستكون في إمارته ، الأمر الذي يستلزم أخذ موافقته بالطبع[22] . لذلك قامت الحكومة البريطانية بإبرام اتفاق معه عام 1951 حصلت بمقتضاه على حق استخدام المطار الجوي ومنطقة المعسكر المجاورة لمدة عشر سنوات ، مقابل إيجار مالي يدفع له خلال تلك المدة ، كما

نصت بنود الاتفاق على السماح بتجديد العقد عند انتهاء المدة ، وبمجرد انتهاء هذه المدة قامت الحكومة البريطانية بتجديد الاتفاقية عام 1960 ، مع زيادة المقابل المادي الذي تدفعه لحكام الشارقة وحصولها على مساحة أكبر من أرض الإمارة [23].

ولم تكتف الحكومة البريطانية ببناء معسكر للقوة في الشارقة فقط ، بل أقامت معسكرات أخرى في مختلف مناطق الإمارات ؛ كالبريمي ، والمنامه بعجمان ، وغيرها ، لكنها لم تدفع أي مبالغ مالية للشيوخ الآخرين مقابل الأراضي التي تشغلها ، لأنها رأت أنه من غير المستحسن دفع الأموال لذلك ، حتى لايبدو الأمر وكأنه إحتلال للأرض بواسطة القوة التي تم تشكيلها في الأساس لحفظ الأمن الداخلي [24] .

ومن أجل تأكيد إخضاع أفراد قوة الساحل لسلطة الحكومة البريطانية، صدرت لوائح ملكية باللغة العربية ليطلع عليها الحكام، وليقوموا بدورهم بتحذير رعاياهم من مغبة مخالفة هذه اللوائح، ونتيجة لكل ذلك تم تأسيس القوة، وصدرت لائحة بالإجراءات التأديبية، كما صدر توجيه يحدد واجبات القوة الجديدة [25] .

المسؤولية المالية للقوة وتطور إدارتها

عندما وافقت وزارة المالية علي انشاء القوة في يناير عام 1950 ، طلبت تخفيض عددها المقترح من 100 إلي 70 عسكريا ؛ لأن الرقم الأول يصبح فعليا قوة مسلحة ، و على وزارة الحربية أن تتحمل نفقتها على الوجه الصحيح [26] . و قد تمت إدارة الأمور المالية وفق الانظمة التي وضعتها وزارة الخارجية و وافقت عليها وزارة المالية [27].

في عام 1952 ارتفع عدد افراد القوة مما إشتوجب أن تزيد من نفقتها في المخصصات المالية للأعوام 1952 ، 1953 . و لما كان سلاح الجو الملكي في حينه مسؤولا عن العمليات ، فقد بذلت جهودا دون جدوى لإقناع وزارة الطيران بتحمل نفقات الزيادة في

عدد أفراد القوة حيث لم يعد باستطاعة وزارة الخارجية تحمل نفقاتها، لذا طالبت أن تتحمل وزارة الحربية هذه المسؤولية حيث أن المسؤولية الإدارية و التعبوية للقوة لا تدخل ضمن إختصاص وزارة الخارجية التي لا تملك الوسائل الكافية للقيام بالرقابة، و قد ردت وزارة الحربية على ذلك بأن قوة الساحل أنشئت أساساً للحفاظ على الأمن الداخلي في الإمارات و مثل هذه القوة ليس لها احتياجات تعبوية عسكرية ذات قيمة [28] .

وتم رفع عدد أفرادها مجددا عام 1953حيث بلغ إجمالي المصاريف المطلوبة 62845 جنيها إسترلينيا ، ، نتيجة لتأزم المواقف في البريمي واستخدام أفراد القوة في النزاع ، لتصل الى 500 رجل بتكلفة سنوية تصل الي 300 الف جنيه إسترلينيا في السنة [29] .

و قد مارست القوة و بقدرة فائقة عدة فعاليات تشابه فعاليات القوات المسلحة المنظمة لاسيما تثبيت الأمن الداخلي و منع النزاعات و الصدمات القبلية بين الإمارات و الحفاظ على القانون و النظام فيها، فضلاً عن توفيرها فرصاً تعليمية، و أخرى للعمل قبل بدء الحكومات و الشركات النفطية أعمالها، لذا كسبت على هذا الأساس قبولاً واسعاً و استعملت في مناسبات عدة لحراسة المناطق الداخلية التي تقرر من قبل الموظفين البريطانيين [30] .

وحتى ذلك الحين كانت القوة تخضع لإدارة المقيم السياسي في الخليج ، [31] لكن مع توسع نشاط القوة وحجمها اصبح من الصعب على المقيم السياسي الاستمرار في مهامه الإدارية تجاهها ، كما لم يعد باستطاعة وزارة الخارجية تحمل نفقاتها ، لذا طالبت أن تتحمل وزارة الحربية هذه المسؤولية؛ لان هذه القوة تجاوزت الهدف الاساسي الذي انشئت من أجله ، وهو الحفاظ على الأمن الداخلي في الامارات ، بحيث انها اصبحت تمارس بعد حادثة البريمي دورا مهما في مواجهة اي هجوم محتمل من الجيران على

الامارات، كما أن المسؤولية الإدارية والتعبوية للقوة لا تدخل ضمن اختصاص وزارة الخارجية التي لا تملك الوسائل الكافية للقيام بالرقابة المطلوبة عليها وتجد صعوبة كبيرة في ضبط ميزانيتها بسبب تنوع المصادر التي تحصل منها القوة على امتداداتها، وهذه المصادر هي :

*المشتريات المحلية في منطقة الخليج وعدن .

*الامتدادات القادمة من القوات الجوية الملكية في عدن والعراق .

*الامتدادات القادمة من القوات البرية في الشرق الاوسط ، والقوات الجوية في الشرق الاوسط .

*الامتدادات القادمة من وزارة الحربية ووزارة الخارجية في المملكة المتحدة .

وقد ردت وزارة الحربية على ذلك بأن قوة الساحل انشئت أساسا للحفاظ على الامن الداخلي في الامارات، ومثل هذه القوة ليس لها احتياجات تعبويه عسكرية ذات قيمة ، وأن مواجهه عملية التسرب السعودي الى البريمي لا تعد التزاما إمبرياليا بالمعنى بالمفهوم، بل هي مسألة دفاع محلي وهو ما يدخل في نطاق مسؤولية شيوخ الامارات اضافة الى ان المقيم السياسي كان لا يزال محتفظا بعض السيطرة المالية على قوة؛ مثل دفع الرواتب وشراء الامتدادات [32].

وبسبب احتدام الجدل بين الوزارتين حول من منهما يجب ان تتحمل ادارة القوه وميزانيتها، قررت الحكومة البريطانية في نهاية الامر ان تسند المسؤولية التعبوية للقوة لوزارة الحربية، مع استمرار وزارة الخارجية في ممارسة السيطرة الإدارية. وتم انشاء منصب جديد ، وهو كبير ضباط الجيش في الخليج ومقرة في البحرين، بغرض احكام السيطرة التعبوية للقوة، كما تمت الموافقة رسميا على ان يتضمن دور قوة ساحل عمان حماية الامارات ضد اي عدوان خارجي، لذا جرى تدعيمها برتب جديدة لتتمكن من مراقبة الحدود [33] .

وبعد انتهاء الأحداث العسكرية في البريمي، وبدء مفاوضات التحكيم بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية عام 1955، إقترحت وزارة الحربية تقليل عدد افراد القوة ، الا أن هذه الاقتراح لم يلق القبول من جانب الوزارة الخارجية وبعض المسؤولين البريطانيين الذين طالبوا في المقابل بمضاعفة عدد افرادها، بتكلفة مبدئية قدرها 132 الف جنيه إسترليني، وتكلفة سنوية مقدارها 188 ألف جنيه إسترليني؛ وذلك بعد زيادة التهديد السعودي للإمارات اثر اعادة إحتلال واحة البريمي، والحاجة الى حماية الحدود الاماراتية على طول مساحتها، الامر الذي يتطلب تعزيز امكانيات قوة الساحل ؛ لأن من السهل تزويدها بقوات بريطانية عند الضرورة لزيادة مصاريف توفير منشآت مناسبة لهذه القوات، كما أنه من الوارد استخدام قوة ساحل عمان في عمليات عسكريه خارج حدود الإمارات كبديل لتعزيزات البريطانية العسكرية في حالة الطوارئ[34] .

ولم تتم الموافقة على اقتراح وزارة الحربية بتقليص عدد أفراد القوة، بل على العكس بدأ العمل على زيادة حجمها وتوسيع دورها أكثر ، وجرت مناقشة قضية المسؤولية المالية للقوة مجددا، حين تصاعدت شكوى وزارة الخارجية من صعوبة هذا العبء، وخاصة أن حجم القوة زاد عشر مرات عما كان علية عند انشائها،[35]وهكذا تقرر في عام 1956 أن تتقاسم ميزانية القوة مناصفة، كل من وزارتي الخارجية والحربية.[36]وكانت هذه الازدواجية في المسؤولية سببا في تأخير إتخاذ العديد من القرارات الخاصة بالقوة، وبرز ذلك بشكل واضح من خلال المراسلات التي استمرت لسنوات طويلة بين وزارتين حول تحديد مسؤولية كل منهما.

ومع ذلك استمرت قوة الساحل في التطور والتوسع اكثر فأكثر ؛ ففي أيار/مايو 1959 وصل تعدادها الى حوالي 1000 فرد، موزعين على الشارقة، والبريمي ، والمرفأ، وكلباء، والمنامة بعجمان ، اذ كان يوجد بكل واحدة من هذه المراكز الخمسة سرية واحدة على

الاقل قوامها 120 رجلا[37] . في كانون الاول / ديسمبر من عام 1964 ارتفع عدد افراد القوه ليصل الى 1324 فردا موزعين على سرايا البنادق، ووحدات النقل والصيانة، وجماعات الاشارة والموظفين الطيبين، وكان هناك سرية خاصة بالصبية الصغار، وبلغت التكلفة الاجمالية للقوة مليوني جنيه استرليني في السنة [38]. والحقيقة انه نتيجة للنجاح الذي حققته قوه الساحل والكفاءة التي وصلت اليها، تطلعت المقيمة البريطانية في الخليج لإمكانية جعلها نواة لجيش موحد يقام لخدمة جميع الامارات في حال قيام اتحاد بينها [39].

الهيكل التنظيمي للقوة و سياسة تجنيد العناصر المحلية:

لقد مرت عملية بناء قوة الساحل والتي إزداد عدد أفرادها من 70 جنديا في إلى في فبراير 1951 الى 1405 عام 1970م بعدد من الخطوات لتصبح قوة محلية: أولا- كان الخلاف حول أفراد هذه القوة، وهل يكونون أفرادا محليين أم من القوات المشكلة من قبل بريطانيا في دول أخرى؛ مثال الجيش العربي الأردني أو من القوات العدنية من قوات الجنوب اليمني [40] . كما طرح مندوب وزارة الخارجية أفكارا أخرى بأن يستفاد من بقايا الجيش الهندي الذي كان تابعا 1947 لبريطانيا من قبل ، غير أن آراء أخرى طرحت وساندها غلوب باشا القائد البريطاني للجيش العربي الأردني في ذلك الوقت ومفادها أن تشكل القوات من أفراد محليين وذلك لعدة أسباب كما يأتي: السبب الأول: كما طرحته وزارة الخارجية البريطانية هو أنه من الأفضل التجنيد المحلي؛ وذلك لسبب سياسي هو سهولة قبول حكام الإمارات مثل هذه القوة، خاصة إذا علمنا أن بريطانيا ليس لديها سند قانوني يسمح لها بتشكيل قوة عسكرية على تراب الإمارات بدون موافقة الحكام، لذا فإن تشكيل القوة بطاقم محلي سوف يقربها إلى الحكام كونها سوف تؤمن

وظائف لأتباعهم. والسبب الثاني: هو أفضلية تشكيل القوة من المحليين، لأن القوة المحلية سوف تؤمن معلومات استخبارية ومعرفة محلية أفضل"، وذلك لكونهم من البلد نفسه. والسبب الثالث الداعي إلى تكوين القوة من جنود محليين سوف يحل مشاكل أخرى ذات طابع إنساني كوجود العائلات وسهولة الإجازات مقارنة بقوات ستأتي من عدن [41] .

وحين تمت استشارة العميد جلوب بهذا الشأن، أشار بأنة لا توجد أية صعوبة في بناء قوة مؤثرة من المجندين المحليين، فقد تم ذلك بالفعل سابقا في الأردن وفي ظروف أصعب من تلك الموجودة في الإمارات، وأثبت بدو الأردن كفاءة عالية في استيعاب التدريبات على مختلف المعدات، فمع أنهم كانوا معارضين لفكرة العمل مع الحكومة البريطانية الا أن تفكيرهم تغير بعد ذلك ، وبالتالي يمكن تطبيق الأمر ذاته على بدو الامارات ، وخاصة أن بعضا منهم عمل سابقا في فرق القوات الجوية الملكية. كان جلوب مقتنعا بأنه من الأفضل للقوة تجنيد رجال من مواطني المنطقة ؛ لأن أهالي المنطقة يتمتعون بالقوة الجسدية المطلوبة ، لو جودهم في ظروف مناخية صعبة، وفي حال تزويدهم بالبنادق وسيارات النقل سيكونون ندا قويا لأية قوة يقابلونها ، كما أن استخدام العناصر المحلية أفضل من استخدام العناصر الأجنبية الوافدة التي ستكون لافتة للنظر بالنسبة لعامة الناس العاديين، اضافة الي أن إخلاص العناصر المحلية للقوة سيكون أقوى بكثير من اخلاص العناصر الوافدة [42].

تكونت قوة الساحل من خمس سرايا أو خمس فصائل ووحدات إدارية تقدم الخدمات الطبية وتصرف الرواتب ، أما قائد المدرسة كان نقيبا في الجيش البريطاني، وتقسمت وحدات من القوة وانتشرت في بعض المناطق :كسرية في منطقة الذيد وسرية ثانية في حصن الجاهلي في واحة العين وسرية أخرى في منطقة خت في رأس الخيمة .وبالفعل تمت الاستعانة من العناصر الوافدة، سواء من بريطانيا أو الأردن أو عدن، فكان رؤساء القوة

من الضباط الإنجليز، وكانت الوظائف التي تتطلب خبرات تقنية وفنية عالية، كاستخدام التلغراف و الراديو، من نصيب الإنجليز أيضا، بينما عمل الجنود المحليون في الوظائف التي لا تتطلب خبرات فنية عالية، كقيادة المركبات والأعمال اليدوية الأخرى، مثل : الكتابة و الصيانة وأعمال الهاتف وغيرها[43].

وقد بدأت الادارة البريطانية في الاعتماد على العناصر المحلية في قوة الساحل منذ بداية تكوينها ؛ فرغم أنه تمت الاستعانة بعناصر من الجيش العربي في الأردن بلغ عددهم 50 مجندا في شباط/ فبراير 1951 ،[44] فانه مع وقوع أول تمرد في صفوف هؤلاء المجندين في أيار/ مايو من العام نفسه ، تم استبدالهم بعناصر محلية مكانهم نهاية ذلك العام وبلغ عددهم 30 مجندا [45].

وقد كان هناك اقبال حقيقي من سكان الإمارات على الالتحاق بالقوة في بداية الخمسينيات، شجعهم على ذلك الدخل الثابت ، و التدريبات العسكرية التي أصبحت أمرا جديدا و مثيرا بالنسبة لهم،[46] إضافة إلى تشجيع الأسر الحاكمة لرجال القبائل على الانضمام للقوة ، كما أن اهتمام قادة القوة بكرم الضيافة العربية تجاه كل الزائرين ، سواء كانوا من كبار الشخصيات كالشيوخ ومرافقتهم أو غيرهم من الزائرين العاديين ، مثل ذلك عنصرا مهما من عناصر الجذب بالنسبة للسكان المحليين [47]. وأوائل الضباط الخريجين من مدرسة قوة الساحل كان حسن بن عبدالله النومان، ومحمد صالح عام 1955 من الأردن. في الدفعة الثانية تخرج الشيخ فيصل بن سلطان القاسمي، وراشد مبارك الخييلي وبعد ذلك بدؤوا بإرسال المؤهلين للترشيح لدورات خارجية إلى بريطانيا وكان منهم اللواء عبدالله علي الكعبي، وهكذا ازداد عدد الضباط المواطنين[48].نتيجة لسياسة تجنيد المواطنين الإماراتيين عام 1952 حيث التحق بهذه المجموعة بعض من المواطنين في القوة وكانت من بين أولى الدفعات من إمارات الساحل المتصالح محمد نخيرة

بن محروم ونخيرة محمد النيادي وسالمين سالم ومفتاح عبدالله وراشد مبارك حيالي وخليفة سالم بن خرصون[49]. ولم يكن التجنيد مقتصرا عليهم وإنما كانت كذلك لأبناء سلطنة عمان وأبناء الخليج، يليهم أبناء المستعمرات والمحميات البريطانية كالباكستانية والهنود، حيث يستعان بهم في الأعمال الإدارية والفنية [50].

لم يستمر إقبال المجندين على النسق نفسه، بل أخذت النسبة بالتدني أواخر الخمسينيات ؛ بسبب نقص القوى العاملة بشكل عام في الامارات ، وزيادة تكاليف المعيشة فيها مقابل بقاء الأجور في قوة الساحل على حالها ، إضافة إلى منافسة الشركات الأوربية وبصفة خاصة شركات النفط للحصول على الأيدي العاملة بما تقدمه من أجور مرتفعة . وكان من المرجح أن يزداد تأزم الموقف في أعقاب بدء استغلال النفط في إماره أبوظبي ، لذلك كان أغلب المنتسبين للقوة في تلك الفترة من عمان ، الأمر الذي أدى الى المطالبة برفع المرتبات لجذب مواطني الإمارات للإنضمام اليها، كما ناشد المعتمدون السياسيون شيوخ المنطقة ، في إجتماعات مجلس الامارات المتصالحة ،المساهمة في ايجاد مجندين مناسبين للكشافة ، وتشجيع الشباب على الإلتحاق بها [51] .

إضافة لكل هذا، تم استخدام أسلوب جديد في الدعاية ، وهو إرسال فرق لتجنيد الإماراتيين في مناطق سكناهم ، حيث تقوم هذه الفرق بالخروج في جولات كل ثلاثة أو أربعة أشهر، وعند وصولها إلى أفراد القرية التي سيتم العمل بها يقام معسكر صغير هناك لتعريف من في المنطقة بوجودهم ، ومن ثم يقوم الفريق بمحاولة جذب المجندين عن طريق إظهار الأزياء المميزة للقوة ، و المعدات ، الأجهزة اللاسلكية ، ولو وجد مجند ضمن هذا الفريق ينتمي للقرية فانه يقوم بالتحدث عن حياته العسكرية ، ويتم توزيع البسكويت والحلوى وجوز الهند لإجتذاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص . وفي المساء تتم دعوة شيخ القرية إلى وليمة ، ويطلب منه إحضار أكبر عدد ممكن من الشباب الصغار معه،

وتتفاوت الأعداد التي تحضر هذه الولائم تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى ، لكنها كانت تبلغ في المتوسط 50 فردا ، حيث يوضح للشباب خلال الوليمة المزايا التي تحملها الحياة العسكرية . وفي اليوم التالي يتقدم عدد من الشباب بطلب الانضمام للقوة كمجندين، ومن بين هؤلاء من يرفض ، إما لكونهم غير لائقين صحيا ، أو لكونهم غير جادين فعليا في الانضمام للقوة ، ومن ثم يتم منح المقبولين أموالا لينفقوا على رحلة سفرهم لأقرب وحدة تابعة لهم ، على ألا تتجاوز مدة سفرهم من قريتهم إلى هناك أسبوعا ، وبعد ذلك يستكمل فريق التجنيد رحلته بعد ذلك قرابة عشرة أيام ، يزور خلالها ست قرى كحد أدنى [52].

ولم تقتصر سياسة تجنيد القوى المحلية التي اتبتعها بريطانيا في قوة الساحل على تغطية النقص في أعداد المجندين العاديين ، بل إنها باتت تدرك أهمية إعداد القيادات العسكرية المطلوبة من أبناء المنطقة لتحقيق الهدف الحقيقي من تأسيس القوة ، وهو يمضي قدما بها لتصبح الأساس الذي سيقوم عليه جيش الاتحاد في الوقت المناسب. لكن أغلبية الضباط ، وحتى مطلع الستينيات ، كانوا من بريطانيا ، إضافة إلى 100 مجند بريطاني موزعين في مناصب مختلفة ، أي أنهم كانوا يشكلون حوالي 10% من مجموع القوات ، وهذه النسبة تعد عالية ،إذ كانت بريطانيا مقتنعة بأن قوة الساحل لن تتطور الا اذا بدأ الإماراتيين العمل بها كضباط ، ومن ثم يتم تأهيلهم ليصبحوا قادة ، الامر الذي سيزيح عن كاهلها الكثير من الالتزامات تجاه الادارة الأمنية في الامارات [53].

لكن المشكلة التي اصطدمت بها هنا كانت انخفاض معدلات التعليم في المنطقة ، والتي اعتبرت في أوائل الستينيات من القرن العشرين الأقل من نوعها في الشرق الأوسط ، ودون تعليم جيد لن يستطيع الجندي العادي في القوة أن يترقى ويصبح ضابطا . ومما ساهم في تفاقم هذه المشكلة عزوف الشباب المتعلم في الامارات عن الالتحاق بالقوة،

ربما لإدراكهم أن دورها منصب على حماية مصالح بريطانيا أكثر من الحفاظ على أمن المنطقة ، لذلك قررت الحكومة البريطانية تكوين مدرسة خاصة بالكشافة أوائل الستينيات ، بهدف توفير فنيين وضباط مؤهلين للالتحاق بها ، كما أن إنشاء مثل هذه المدرسة سيحسن من صورة الحكومة البريطانية في الأوساط الشعبية في الامارات ، وسيشجع الأهالي على إرسال أبنائهم للالتحاق بالكشافة ، إضافة إلى أنه يمكن الارتقاء بمستوى هذه المدرسه في الوقت المناسب لتصبح كلية عسكرية صغيرة [54] .

تقرر أن يتم تزويد المدرسة بمدرسيين سودانيين ، لذا طلبت الإدارة البريطانية من وزير التعليم السوداني ترشيح المدرسين المناسبين لهذا المهمة [55].وقد بدأت مدرسة قوة الساحل TOS Boys Schoolعملها في أيار / مايو 1961 في قرية المنامة التابعة الإمارة عجمان، وضمت في العام التالي على تأسيسها خمسين طالبا . وكانت المدرسة في بداية تكوينها تقدم للطلاب تعليما ابتدائيا ، لكن تقرر في العام التالي انتقاء الطلبة الجدد من الذين أنهوا تعليمهم الابتدائي كي تكون الأولوية لأكثرهم تعليما. وتقرر أن يدرس الطلبة مدة ثلاث سنوات ، ومن ثم يتم إرسالهم إلى كشافة ساحل عمان [56].

وقد أخذت المدرسة بالازدهار أكثر فأكثر، ووصل عدد الطلاب فيها عام 1964إلى 65طالبا، تراوحت أعمارهم ما بين 10-17 سنه[57] . وإضافة إلى المدرسة، كان يتم إرسال أفضل المجندين في قوة الساحل الى بريطانيا لتدريبهم كي يصبحوا ضباطا مؤهلين، وهدفت بريطانيا من وراء تلك الدورات رفع شعبية الكشافة بين أوساط المثقفين وعامة الناس في الامارات من ناحية، وإغراء العناصر الشابة الراغبة في المزيد من التعليم للالتحاق بالقوة من ناحية أخرى ، علاوة على تعزيز التعاون العسكري بين الامارات وبريطانيا من ناحية ثالثة، مما سيساعد في الحفاظ على النفوذ البريطاني في المنطقة ، وتوسيع مجال التعاون المستقبلي بين الطرفين [58].

وقد بدأت ثمار سياسة التوطين في الكوادر القيادية في القوة تأتي أكلها أواسط الستينيات، ففي عام 1964كان هناك ستة ضباط من الإمارات في الكشافة، ثلاثة منهم من أبوظبي، وهم: الملازم ثان سيف بن مبارك، والملازم ثان سعيد عبدالله ، والملازم ثان محمد بن جمعة، أما باقي الضباط فهم : الملازم أول فيصل بن سلطان من رأس الخيمة ، والملازم أول محمد بن صالح من الشارقة، والملازم ثان عبدالعزيز بن محمد من دبي، وحل هؤلاء الضباط محل الضباط البريطانيين في الكتيبة المسلحة بالبنادق ، وتقرر أن يتم اعطاؤهم فترة تدريب مشابهة لتدريب الضباط في الجيش البريطاني ، ليتم توسيع مسؤولياتهم [59] .

5 . تأسيس جناح الشرطة التابع لكشافة ساحل عمان

مع تزايد اعداد السكان في مدن الامارات، أصبح من الضروري تشكيل قوات شرطه للحفاظ على الأمن بها [60]. وكانت دبي أولى الإمارات التي بادرت إلى إنشاء قوة شرطة خاصة بها عام 1956، تلتها في ذلك إمارة ابوظبي عام 1957، ثم إماراتي الشارقة ورأس الخيمة، واعتمدت جميع هذه الامارات على ضباط بريطانيين من قوة الساحل [61] . الا ان بعض الامارات استمرت دون اجهزة شرطية، لذلك تقرر في مطلع الستينيات تأسيس جناح شرطة تابع لكشافة ساحل عمان، وتقرر ان يخضع هذا الجناح للقيادة المباشرة لقائد قوة الساحل ، وأعطيت لقائد هذا الجناح صلاحيات محددة، فكان مسؤولا عن إدارة الجناح وتدريب أفراده، أما المهام الأساسية للجناح نفسه فكانت كالتالي:

*العمل في مناطق الإمارات التي توجد بها قوات شرطة محليه.

*محاربة الجريمة وتحري أية مخالفات جنائية يتم إرتكابها، بما يخالف قوانين القضاء لحكومة صاحب الجلالة، أو يتعارض مع القوانين بهما في ذلك احكام الشريعة، ويخالف الأحكام القضائية لحكام الامارات في الاراضي التي حدثت فيها هذه المخالفة.

*عرض أية معلومات إستخباراتية تم جمعها في اثناء أداء الشرطة مهامها على قائد عام القوة لإتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها.

*منع تهريب الرقيق والمخدرات والسلاح والذخيرة والمتفجرات في مناطق الإمارات التي لا تعمل بها قوات شرطية محلية.

* القبض على أي شخص مطلوب من قبل حاكم حكومة صاحبة الجلالة أو من حكام الامارات المتصالحة.

كان الجناح يتمركز في الشارقة، ويمارس عمله بواسطة دوريات متنقلة في المدن والقرى التي ليس بها قوة شرطة، ولم يكن مسموحا لأفراد الجناح العمل داخل الامارات، ولا في قصور الشيوخ الا في حالات الطوارئ الملحة فقط وتوجيهات محددة من المعتمد السياسي المعني أو الشخص المكلف من قبله [62]. ومما لاشك فيه أن إنشاء جناح الشرطة العسكري التابع للقوة ساهم بشكل كبير في تفعيل دور القوة، وترك لها حرية اكبر في حفظ الأمن والنظام في الامارات المتصالحة ، وخاصة في المناطق التي لا توجد بها قوة شرطة .

واجبات قوة الساحل وأدوارها في الفترة مابين 1951–1965

يمكن فهم طبيعة الدور الذي قامت به القوة أكثر عند القاء الضوء على المهام التي حددت لقائدها الذي كان أشبه ما يكون بالمستشار العسكري لكل المعتمدين السياسيين في الإمارات ، وكان عليه أن يكون على اتصال دائم بالمعتمدين السياسيين في دبي وأبوظبي لاستشارتهما في كل ما يخص القوة حيث خطط لهذه القوة أن تقوم بمجموعة من الأدوار والواجبات الأمنية ؛ كالعمل على المحافظة على النظام والسلم في الامارات بشكل عام ، ومواجهة أي مشكلات إقليمية خارجية تتعرض لها المنطقة، و التي يمكن حصرها بمجالين رئيسين : هما : النزاع على البريمي ، وأحداث قضية الإمامة في عمان ،وكذلك القيام بتوفير الحماية للسياسيين البريطانيين في الإمارات اثناء تجولهم في

المنطقة ، كما كان يتعين على القوة مواجهه مشكلة تهريب الأسلحة ، والقضاء على ما تبقى من تجارة الرقيق في المنطقة ، بالإضافة إلى التصدي للجرائم المدنية التي قد تحدث في المنطقة ، وتسهيل مهمة القضاء في القبض على المطلوبين للمحاكم التابعة لبريطانيا في الخليج ، وكان يتعين على القوه أيضا مد يد المساعدة عند وقوع أي كوارث في الداخل ، وأخيرا التعاون مع وحدات البحرية الملكية العاملة في الإمارات عند الضرورة [63].

يتضح أنه لم يكن من ضمن أهداف تأسيس هذه القوة تجاوز سلطات حكام الامارات الخاصة بأي شكل من الأشكال، بل أبدت حرصا كبيرا على احترام استقلاليتهم مع استمرار نفوذها داخل الامارات ؛ إذ لم يكن لقوة الساحل أية سلطة مباشرة على قصورهم، كما لم يكن باستطاعتها التدخل في المشكلات التي تنشب داخل المدن إلا إذا طلب منها الحكام ذلك ، فقد كان لكل إمارة أنذاك قوانينها الخاصة وأنظمتها التي تدار بواسطة حراس الحكام [64].

كما نلاحظ أن صلاحيات قائد القوة لم تكن مطلقة ، بل مقيدة بسلطه المعتمد السياسي البريطاني في الامارات .ومن الامور الايجابية في مهام القوة السماح باستخدامها في حالات الكوارث؛ كالسيول والحرائق وهجمات الجراد وغير ذلك ، إضافه إلى أنها تمثل أول جهاز أمني يتم إنشاؤه لخدمة جميع الامارات على حد سواء . كما أن هذه القوه أعطيت سلطة التحرك في شتى أرجاء منطقة إمارات الساحل لفرض سيادة القانون، و التخلص من الصراع القبلي ، و المحافظة على الأرواح و الممتلكات ، و القيام بعمليات البحث و التفتيش ، و القاء القبض على المخالفين ، و لأداء هذا الدور بكفاءة كان على قوة الساحل تسيير دوريات منتظمة ، و زيادة جميع القرى، و تقديم افرادها للناس و قادتهم ، و كسب ثقتة هؤلاء و صداقتهم[65]. و اعطيت هذه القوة

ايضا مهمة حماية الحجاج المتجهين الى الأماكن المقدسة في السعودية الذين كانوا يتعرضون للنهب و الوقوع في الرق وهم في الطريق[66]. كما و ساهمت هذه القوات أيضا في حل الصراعات على تملك الأراضي و المياه التي تستخدم لمزارع النخيل ، و كانت تتدخل لوضع حل للصراعات القبلية ،و مطاردة المجرمين عبر الهضاب ، و الامساك بهم و معاقبتهم ، و تتولى أيضا معالجة الحالات الطارئة من مرضى سكان المناطق الجبلية النائية و من القبائل الصحراوية و كانت تعمل في ظروف مناخية صعبة و خاصة في المواسم التي تكثر فيها العواصف [67].

كما لعبت قوة الساحل دوراً حيوياً في نشر الأمن والاستقرار داخل حدود الإمارات ، فبحلول نهاية عام 1951 كتب المقيم السياسي في الخليج تقريراً قال فيه إنه لاتوجد حالات خطف للعبيد في تلك السنة ، كما انحسرت ظاهرة السطو المسلح في الطرق بشكل عام ، وتوقفت تجارة العبيد مع المملكة العربية السعودية عبر واحة البريمي ، وخلال الشهور القليلة التالية استطاعت القوة أن توفر حالة من السلم العام في المنطقة ، إذ أمنت الطرق في الإمارات ، الأمر الذي أنعش حركة السفر بشكل ملحوظ [68].

كما عملت على التصدي للهجرة الأجنبية غير الشرعية ، رغم أن مثل هذه المهمة تعد إحدى مسؤوليات الحكام على اعتبار انها شأن من شؤونهم الداخلية ، إلا أن الحكام لم يكونوا قادرين على توفير حماية فعالة على طول حدودهم وسواحل إماراتهم ، لأن ذلك يتطلب نفقات تفوق مقدرتهم ، لذا ساهمت القوة في معالجة هذه المشكلة ، فقد تمكنت في كانون الثاني / يناير 1963 من منع زورقين باكستانيين من تفريغ حمولتيهما ، واللتين كانتا عبارة عن عدد ضخم من المهاجرين غير الشرعيين على ساحل الباطنة في المنطقة الشماليه الشرقيه من الإمارات ، وبعد محاكمة القبطانين تم الحصول على معلومات قيمة عن تنظيم الهجرة الباكستانية غير الشرعية مما ساعد في إجهاضها . إضافة إلى ذلك

تسبب بعض المهاجرين في انتشار مرض الجدري في بعض مناطق الإمارات عام 1963 ، الأمر الذي دفع بالكشافة للتحرك لمحاصرة المرض ومنع انتشارة [69].

كما ساعدت القوة في شق الطرق في مختلف مناطق الإمارات كالطريق الذي يصل قرية المنامة ومسافي بدبا وكلباء ، وطريق البريمي ، وغيرها مما ساهم في تسهيل حركة التجارة ، الأمر الذي أنعش التنمية الإقتصادية في الإمارات عبر تشجيع التجارة في هذه المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها في تلك الفترة ، علاوة على مساهمة تلك الطرقات في الحفاظ على الأمن ، لأنها سهلت على القوة التحرك سريعاً لأداء مهامها الأمنية [70].

ومن الإنجازات الأخرى المرتبطة بقوة الساحل تأسيس إذاعة صوت الساحل في الشارقة بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث أنشأتها الحكومة البريطانية بهدف الترفيه عن أفراد القوة وتحويل انتباههم عن الاستمتاع لمحطات الإذاعات الموجودة في الدول المجاورة ، والتي تبث دعاية معادية لبريطانيا ، إضافة إلى إستخدامها كأداة فعالة في حالة طوارئ . ونجحت هذه الإذاعة في اجتذاب جمهور كبير من المدنيين وأفراد القوة في المنطقة وخارجها ، إذ كانت تصل ببثها إلى بيروت ، وكانت هذه الإذاعة أول إذاعة تقام في منطقة الإمارات [71] .

الخاتمة :

بينت الدراسة التغير الذي جرى على السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية ؛ إذ بدأت تتدخل في الشئون الداخلية للإمارات ، وبدون أي اتفاق قانوني يدعم هذه التدخلات. كما أوضحت الدراسة أن السبب الرئيس وراء إنشاء قوة إمارات الساحل هو تدفق النفط بكميات كبيرة في إمارات الخليج العربي. وأوضحت الدراسة ان القوة تولت حماية المنطقة من الداخل و الخارج . و اعطيت سلطة التحرك في شتي ارجاء منطقة إمارات

الساحل و فرض سيادة القانون ، و قامت بتنفيذ العديد من المهام. و يمكن القول : ان هذه القوة كانت النواه لتشكيل قوة دفاع خاصة هي قوة دفاع ابوظبي التي اصبحت بعد قيام الاتحاد جيش الاتحاد القوي و درعه الحصين . و اعتبرت المدرسة العسكرية الاولى التي تربى فيها جيل من الضباط من ابناء الامارات الذين تكاثر عددهم في قوة الساحل ، ووقع على عاتقهم فيما بعد انشاء قوات مسلحة مدربة و مجهزة باحدث الاسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة بعد عام 1971.

الهوامش:

* حكومة الهند البريطانية هي المرحلة التاريخية التي استعمرت فيها مناطق الهند وباكستان وبنغلاديش وميانمار بواسطة الامبراطورية البريطانية منذ بداية القرن 19 حتى منتصف القرن 20. كانت المناطق المستعمرة تمثل دولة واحدة. الحكم البريطاني في الهند انتهى في 15 أغسطس 1947 .

1- مرسي، محمد ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت /1981 ص 94

2- Hawley, The Trucial States,London,1970,p.170

* المقيم السياسي بريطاني في الخليج العربي منصب إداري إستحدثته بريطانيا مهمته الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة السياسية والاقتصادية لرعاية مصالحها في الخليج العربي، متضمنة: الإمارات العربية المتحدة التي كانت تسمى "إمارات الساحل المتصالح" .

3- البدوواي ،سيف ، بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب ، مكتبة الفلاح ، الكويت ،2007،ص135

4- Colonl Tom Walcot ,The Trucial oman Scouts,1955 to 1971,asian Affairs,Vo1,2006,p.19

5- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، الإرشيف الوطني ، أبوظبي ،2010، ص96.

6- الفارس ، محمد الفارس ،الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبوظبي ،2000ص173

7- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبوظبي ، 2008 ،ص73 .

8- باي ، فراوكه هيرد ، من الإمارات المتصالحة الى دولة الإمارات ، موتيفيت للنشر ، دبي ، 2004 ، ص 312

*السير روبرت هاى **شغل منصب** المقيم السياسي البريطاني **فى** الخليج .

9- الفارس ، محمد الفارس ،الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ، مرجع سابق ، ص173.

10- الفارس ، الأوضاع الاقتصادية ، المرجع نفسه ،ص174 .

11- Trucial Oman Scouts,May-December 1960,Reconds of the Emarites,op.cit.,65-70

*روجرز M.Rogers قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط والمتمركزة في القاهرة .

12- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق،ص74.

13- المرجع نفسه ،ص75.

14- الحسيناوي،صفاء محمد ، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان ، دار عدنان ، بغداد ،2015 ،ص71.

15- Al-Bakeshi, British policy Towards the Trucial coast Emarites,op.cit.,65-70

16- Ibid.,65-66.

* الوكيل السياسي: منصب إداري إستحدثته بريطاني لإدارة مصالحها في الخليج في منتصف القرن الثامن عشر وتقع عليه أعباء تنفيذ السياسة التي يرسمها له المقيم السياسي البريطاني .

17- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية،ج2،وزارة المالية البريطانية الى وزارة الخارجية ، لندن ،24يناير 1950،ص172 .

18- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، المرجع نفسه ،ص173 .

19- الحسيناوي،صفاء محمد ، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان ،مرجع سابق ، ص72 .

20- الحسيناوي،صفاء محمد ، المرجع نفسه ،ص73 .

21- Records of the Emirates 1820 – 1960 (12 volumes), Archive Editions (1990),Vol. 9, 24; heard-bey, from Trucial states to United Arab Emirates, op. cit.,24

22- C.M. Rose, records of discussion with Sir Rupert hay on 30th June 1950, op. cit., 138 .

23- فاطمة الصايغ ، الامارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق ،منشورات المجمع الثقافي ، أبوظبي ،ط1995،1،ص145 .

24- الصايغ ، فاطمه ، الامارات العربية والخط الجوي البريطاني ، المرجع نفسه ،ص155 .

25- البدواوي ،سيف محمد ،التاريخ العسكري للقوات المسلحة الإماراتية ، بحث منشور ، حوليات أداب عين شمس ، مجلد53،يناير 2007،ص96 .

26- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق،ص77 .

27- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، مرجع سابق ،ص 105 .

28- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، المرجع نفسه ،ص106 .

29- بيتر كلايتون ، تو الفا ليما السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبوظبي ، 2008 ،ص23 .

30- Ali Khalifa, The United Arab Emirates Unity in 30fragmentation, to A.R. Walmsley (Arabian

31- الطنيجي خليفة، محطات من الإمارات العربية المتحدة، ط 1، دمشق، دار كنان، 2011، ص 175.

32- المرجع نفسه ،ص176 .

33- Records of the Emirates Vol. 9, op. cit.,25

34- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق،ص 81.

35- J.B Danson, Record about Financial Responsibility for the TOL, op. cit.; MELF, to the WAR Office, 24 June 1953 .

36- FO 371/140183, Trucial Oman Scouts Reorganization and financial Responsibility,21 April 1959.

37- بيتر كلايتون ، تو الفا ليما السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عمان ، مرجع سابق ،ص177.

38- قاسم ، جمال زكريا ،تاريخ الخليج العربي ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،2001،ج3،ص189 .

39- قاسم ، جمال زكريا ،تاريخ الخليج العربي ، المرجع نفسه ،ص 190 .

40- الحسيناوي، صفاء محمد ، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان ،مرجع سابق ،76 .

41- Records of the Emirates Vol.9 , op. cit.,66-70

42- الفارس ، محمد فارس ،قوة ساحل عمان ،مقال في جريدة الخليج الإماراتية ،الأربعاء 7ديسمبر 2008،العدد

43- المرجع نفسه

44- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق، 85 .

45- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ،مرجع سابق ،ص587 .

46- باي ، فراوكه هيرد ، من الإمارات المتصالحة الة دولة الإمارات ،مرجع سابق ، ص313 .

47- المرجع نفسه ،ص 314 .

48- FO 371\179902, Report by Commander TOS

49- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق87 .

50- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، مرجع سابق ،ص 96 .
51- باي ، فراوكه هيرد ، من الإمارات المتصالحة الة دولة الإمارات ،مرجع سابق ،ص312 .
52- FO 371/140184, HGG Land Force Persian gulf, memo, 9 Sep 1959.
53- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق،ص88 .
54- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ، مرجع سابق ،ص587 .
55- المرجع نفسه ،ص 190-191 .
56- FO 371\179902, Report by Commander of TOS
57- الحمادي ، منى محمد ،بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات،مرجع سابق ، ص88 .
58- المرجع نفسه ،ص89 .
59- القاسمي،خالد محمد ،التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية ، دار الحكمة ،بيروت،2009 ،ص69 .
60- الحسيناوي،صفاء محمد ، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان ،مرجع سابق ، ص77 .
61- المرجع نفسه ،ص78 .
62- الفارس ، محمد فارس ، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج ،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،ج2، 2014،ص275 .
63- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، مرجع سابق ،ص 105 .
64- المرجع نفسه ،ص105 .
65- باي ، فراوكه هيرد ، من الإمارات المتصالحة الة دولة الإمارات ،مرجع سابق ،ص 313 .
66- الفارس ، محمد فارس ، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج ، مرجع سابق ،ص276.
67- الظاهري ، شمسة حمد ، إمارات الساحل المتصالح ، مرجع سابق ،ص 111 .

68- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ،مرجع سابق ،ص546 .

69- Hawley, the Trucial Coast Emirates, op. cit.,176.

70- محمد مرسي عبدالله ، تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ،مرجع سابق، ص456.

71- FO 371\174718, I.P.M. Smith (FO) to J.R. Whitbread, 9 Sep 1964